

على هذه التحركات « بالخرابين » . و أخيراً سن القوانين التعمفية مثل قانون تجريد الاضرابات وقانون محاكم العمل وتزايد المطالبة بسن قانون التحكيم الالزامي في نزاعات العمل .

في ضوء هذه المعطيات وهذا التوجه نشبت حرب تشرين (اكتوبر) سنة ١٩٧٣ ، واحدت الذي احدثته من اسقاط لمسلمات وغرضيات ساهم في خلقها كل من اليمين والحكومة ومن قبل اكثر المعتدلين فيها . كانت السلطات الاسرائيلية هي الواقع اسيرة للمنطق الذي فرضت على العرب ضرورة التفكير والتصرف به ، منطلقة وموهمة نفسها بان ما تحاول زرعه في النفوس داخليا وخارجيا هو في الواقع له وجود حقيقي. والسؤال هو : ما الذي فعلته حرب تشرين (اكتوبر) بالنسبة للمعطيات المذكورة اعلاه ؟ اذا جاز لنا ان نستعمل كلمة هزيمة ، فان حرب تشرين الاول تسد هزمت خرافات الاسرائيليين حول انفسهم وحول العرب ، ولكنها لم تكن بأي حال من الاحوال كافية لهزم المدارس الفكرية السياسية والعسكرية رغم ما احدثته لها من اختلال . هذا في مثل ظروف وتعقيدات النزاع في منطقتنا ، او بالنسبة الى المواقف التي كانت قائمة ، فان ما احدثته حرب تشرين (اكتوبر) لا يعتبر بأي شكل في مجال التغييرات الجذرية داخل المجتمعات . لقد نجحت القوى المقررة في الحياة السياسية سواء في الحكم او المعارضة في صد بعض الهجمات التي شنها البعض سواء داخل الاحزاب او خارجها مطالبا إعادة النظر في اسس المفاهيم القائمة للخروج من ذلك بفاهيم جديدة تتجاوب مع طبيعة التغييرات التي استجدت ، وبسياسة واضحة تعالج جذور الازمة وليس ظواهرها . لقد اثبتت الاحداث التي تعاقبت بعد وقف اطلاق النار ان المفاهيم القديمة والقيم عليها قد نجحوا في حصر ما تمخضت عنه حرب تشرين (اكتوبر) في اطار ضيق هو : اقامة لجنة للتحقيق في سقطات وعيوب حرب تشرين (اكتوبر) الامنية والمتبع للمناقشات والمساجلات التي اعقبت حرب تشرين (اكتوبر) وللموقف الرسمي الاسرائيلي من قرار مجلس الامن الجديد ٣٣٨ ، وتفسير اسرائيل للقرار ٢٤٢ ، وفهمها لمؤتمر السلام في جنيف . ثم للمواقف الحزبية للكتل الرئيسية والمقررة في تحديد سياسة اسرائيل ، وبالذات لتجمع العمالي الحاكم (المراح) ،

هذا التوجه ولكن لا بد من الإشارة باختصار الى بعض الامور التي توضح ما نذهب اليه .

١ - ازدياد وتوثيق الروابط بين اسرائيل والاستعمار الامركي وكافة الدول الرجعية والمنصرية في العالم مثل جنوب افريقيا ، روديسيا والبرتغال ومثل هذا الامر ليس ناتجا عن حرب سنة ١٩٦٧ ، بل كان يطبع السياسة الاسرائيلية منذ نشوء اسرائيل مع تغيير في المسير حسب مصالح النظام الصهيوني وتغييرات موازين القوى العالمية .

٢ - تعاظم الدور السياسي - الاقتصادي لاسرائيل في دول العالم الثالث لحساب المصالح الامبريالية والامريكية بشكل خاص ، مع محاولات لتجسير هذا الدور ايضا لمصالح الرأسماليين اليهود الاسرائيليين وغير الاسرائيليين .

وعلى صعيد المنطقة وتسوية ازمة الشرق الاوسط او بشكل ادق تسوية قضية الاحتلال الاسرائيلي لبقيّة اراضي فلسطين وبعض اراضي الدول العربية الاخرى نرى :

٣ - احباط كافة المساعي والمشاريع التي كانت تهدف بشكل او باخر الزام اسرائيل بالانسحاب من تلك المناطق .

٤ - مزيد من الاستشراس في مجابهة حركة التحرر الفلسطينية واطيعتها المسلحة المتمثلة في منظمات المقاومة الفلسطينية، سواء بشن الغارات الانتقامية وقصف المخيمات او بدفع بعض الانظمة العربية الرجعية والخاضعة للتفوذ الامركي لضرب المقاومة الفلسطينية كما حدث في الاردن ولبنان .

٥ - المخي تدما في سياسة الضم الزاحف واقامة المستوطنات ووضع المخططات لابتلاع الاراضي العربية ودمجها اقتصاديا بالاقتصاد الاسرائيلي .

وعلى الصعيد الداخلي الاقتصادي نرى :

٦ - تفشي الاضرابات في السنوات التي اعقبت حرب حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ نتيجة للسياسة المعادية للمصالح الحقيقية للطبقات الوسطى والفقيرة ، والنجاح في اتخاذ تدابير تمعية بحجة الامن لواجهة المطالب الشعبية . تمثلت بشن حملات اعلامية مركزة على كل تحرك مطلبى سواء كان على صعيد طائفي او طبقي ووصف القائمين